

هذا ما اردنا تلخيصه من كتاب العالم فيك وقد اقتصرنا على المباحث الفلسفية واضفنا اليها ما نرى من الفائدة من اقوال شعرائنا وادبائنا

## آمال الأمة المصرية

اذ ذكرت واجبات المجراند الصادقة في خدمة الوطن وجب ان يذكر في صدرها بسط آمال الامة لدى ولاه امورها وطلما اطلقنا عنان القلم في هذا المضمار في جريدتنا السياسية ولا نرى بأساً بالاعادة لاسيما وان آمال الامة تقوى عاماً فعاماً ومطالبها من حكامها تريد سنة بعد أخرى وتشتد شكواها مما لا يوافق نصلحتها كما اطلقت الحكومة يدها في اعطائها مطالبها وفي بسط آمال الامة لا بد من الشروع في مراكز الادارة ودواوين الحكومة . ولقد ابناء مراراً عدبة ان حكومة الديار المصرية قد فانت في ارتفاعها ارتفاع البلاد فلا تماثلها حكومة من حكومات المشرق في حسن انتظامها واذا قولت بحكومات المغرب امكن وضعها بين احسنها انتظاماً حتى لقد سمعنا مراراً كثيرة من بعض فضلاء الاميركيين الواسعي الاختيار المطلعين على سياسات الامم ان حكومة الديار المصرية خير من حكومة الولايات المتحدة الاميركية واكثر منها إحكاماً واحسن انتظاماً

واذا تركنا التعميم ونظرنا في حال كل ديوان من دواوين الحكومة وادارة من اداراتها رأينا ان اكثرها قد بلغ الغاية القصوى من الاحكام والانتظام بنظارة المالية عندنا تقابل بنظارة المالية في فرنسا وانكثروا ورجالها مثل اعظم الرجال كفاءة في ارقى الممالك حضارة . والبريد وهو فرع من فروع المالية قد بلغ من الانتظام حداً لا ينفوقه في انتظام البريد في مملكة من ممالك اوربا . والحرية قد جمعت من الفوائد الاكفاء والجنود البواسل من يباقيهم فواد اعظم الممالك وجنود ارقى الشعوب . وقس على ذلك الهاكم وادارة الري ولكن لا بد من ترشيح الوطنيين ليقوموا مقام الاوربيين في هذه الدواوين وهذه هي الامنية الاولى

والامنية الثانية ويجب ان تكون الاولى في الذكر لانها الاولى في الاهمية هي توسيع نطاق التعليم والمكاتب ونحن في غنى عن اقامة الادلة على ذلك وعلى ان التعليم هو الاساس الوطيد للاستقلال الادبي والمادي ولكل ارتفاع وفلاح . ومع وضوح هذا الامر لا نرى ان الحكومة تنفق الآن على التعليم العمومي قدر ما يجب ان تنفق بالنسبة الى ميزانيتها . فقد قلنا ان دواوينها مثل دواوين ارقى الممالك ولكنها لا تنفق على التعليم ثلث ما يجب ان

تنفق بالنسبة الى ميزانيتها اذا ارادت ان تجاري حالك اوربا . فيجب ان تكون ميزانية المعارف ثلثية الف جنيه على الاقل بدلاً من ثمانين الف جنيه او تسعين الفاً كما هي الآن وإذا زاد المال امكن زيادة المدارس اضعاف اضعاف ما هي الآن لان الادارة المركزية التي ينفق فيها جانب كبير من ميزانية المعارف تبقى على حالها وتنفق الزيادة كلها على المدارس . ولا تجهل الاعتراض الكبير الذي يعترض يوعليتنا وهو ان المدرسون لهك المدارس وجوابنا عن ذلك مثل جوابنا عن رجال الادارة . فنشغل عنهم نخدمهم . وإذا تعذر ايجاد المدرسين الذين تعلموا علم التدريس الآن فما المانع من توسيع مدرسة دار العلوم حتى تسع مئتين او ثلثية طالب وتوسع مدرسة المعلمين وانشاء مدرسة أخرى على هذا النمط لتعليم الشبان كيفية التعليم . فاذا صرفت نظارة المعارف همتها في هذا السبيل لم يرض عليها ستنان حتى نجد عندها خمسة مدرس يكونون لثلاثة مدرسة . ويتلو ذلك تكثير المدارس العالية التي يخرج فيها الشبان في العلوم العملية كالادارة والصناعة والزراعة فان كل ذلك يسور ولاسيا في هذا الزمان

والاسية الثالثة ان تعجل الحكومة في انشاء المخزانات او ما يقوم مقامها لان المياه الصافية لا تكفي النظر في الوقت الحاضر فكيف اذا اُصلحت اراضٍ كثيرة من الاراضي الصالحة للزراعة وإذا اراد سكان الوجه القبلي ان يزرعوا جانباً من اطيانهم زراعة صافية . فقد قدر المهندسون ان في الوجه البحري اربعة ملايين وتسع مئة وخمسة وستين الف فدان من الاراضي الزراعية وان فيو ايضاً مليوناً ومئتين وستين الف فدان من الاراضي التي يمكن زراعتها لو كان الماء كافياً وإذا زرع تلك الاطيان الاولى صيفاً وتلك هذه ايضاً احتاجت من الماء يوماً الى ٩٢ مليون متر مكعب مع ان متوسط ما يجري في النيل حينئذ لا يزيد على ٤٢ مليون متر مكعب . فمن اين الماء الكافي لري هذه الاطيان وري اطيان الوجه القبلي والجواريب ان الماء يجري في النيل هدراً في ايام الفيضان وتعطش الارض في ايام التخريف فاذا استطاع حكام مصر بمساعدة من استخدمهم من المهندسين ان يبنوا النابضات الحجرية لري الوجه البحري فكيف يتعدرو عليهم انشاء شيء مماثلها في الوجه القبلي او في وادي الريان لجمع مياه الفيضان وري الارض بها ايام التخريف . ويقال عن ثقة ان ملوك مصر الاقدمين كانوا يفعالون شيئاً من ذلك فن العار ان يعجز ابناء العصر التاسع عشر عن عمل ما استطاعه اهالي العصور العالفة

وإذا شددنا الكلام على وجوب استخدام الوطنيين وترشيحهم لكل المراكز العالية لم نجد

كلاماً يفي بالحاجة في التشديد على الحكومة لكي تهتم بخزن مياه الفيضان لان مصالح الحكومة التي يتربها الاوربيون لا تريد رواتبها على متني الف جنيه اوحواليها وهب ان هذا الممال يأخذة هؤلاء الاجانب ولا يتفقون غرضاً منه في البلاد بل يعثون به الى اوطانهم البعيدة فيهن ليس شيئاً يذكر في جنب ملايين كثيرة من الجهات تضع سدًى كل عام لعدم خزن مياه الفيضان . ولا ينكر ان للاحتجام مزية اديئة غير المزية المائئة ابي ان الامة اولى بمناصب حكومتها من باب ادبي كما هي اولى من باب مالي وهذه المزية الاديئة لا تندر بالممال . ولكن ثروة الاهلين لها مقام ادبي لاسيا لانه اذا زادت ثروتهم زاد دخل الحكومة ايضاً واذا زاد دخلها زادت قوة وسعة . والممال اساس الثروة في هذا الزمان

والامنية الزامة الاهتمام بالصناعة الوطنية والاخذ بيد الوطنيين لانشاء الشركات الصناعية ولا سيما ما كان منها مسوراً في هذا القطر لوجود مواد فيه كالحياكة والوراقة والداخلة واستخراج زيت القطن وعمل الصابون وعمل الخنزف والزجاج وما اشبه فان هذه الصنائع لا بد لها من تعضيد الحكومة في اول الامر حتى لا يأس اصحابها اذا رأوا كثرة النفقات قبل ان تكثر الارباح

والامنية الخامسة انشاء المجالس البلدية لتهتم بنظافة المدن وتنظيمها وكل ما يدعو الى راحة الاهلين ورفاهتهم وحفظ الصحة العمومية . فقد اشتهر النظر المصري بصحة مائه وجودة هوائه والاجانب الذين يسكنون فيه لا تزيد وفياتهم على عشرين او خمسين وعشرين في الالف في السنة مع ان الوطنيين تزيد وفياتهم على اربعين وخمسين في الالف في السنة . ولا ينكر ان السبب الاكبر لذلك هو عدم انتشار التعليم بين الوطنيين كما هو رأي دولتلو رياض باننا ولكن الذي يجول في اذنة الوطنيين ويرى العنونات التي فيها وفي بيوت السكان لا يستطيع ان يبرى الحكومة من ذلك . فاذا كانت لا تمتطيع النظر في هذا الامر لا تتساع اعمالها وكثرة مشاغلها فلا اقل من ان تسع بانشاء المجالس البلدية وتطلب من كل مجلس اصلاح شؤون بلده فتصير هذه المجالس اكر مساعدا للحكومة على تنظيم المدن وارباضها والاهتمام بصحة اهاليها وما يتعذر تصديقه ان بعض دول اوربا عارضت في انشاء هذه المجالس ولكن هذا لا يمنع الحكومة من استئناف الطلب ولا سيما اذا اخذ مجلس شوراها هذه المسألة بعين الالهمية واصر على طلبها من الحكومة ومن دول اوربا فاننا لا نظن ان الدول المعارضة تصر على معارضتها جتئذ . ومما تكن المصاعب فان الامة تنتظر حل هذا المشكل لان ثروها وقوتها يتوقفان على صحتها ولا صحة اذا كان دواها المنازل والشوارع فاسداً